

القياس في كتاب الملحة في شرح الملحة لابن الصايغ

م.م. طيبة أحمد جاسم

قسم اللغة العربية / المديرية العامة لتربية محافظة القادسية / الديوانية / العراق

hkh054257@gmail.com

ملخص البحث :

تسعى هذه الدراسة إلى بيان موضوع القياس في النحو العربي من وجهتين اساسيتين: النظرية والتطبيقية؛ لأنه يمثل قضية اساسية من القضايا التي بحث بها الدرس اللغوي. اقتضت طبيعة البحث أن نتطرق في الجانب النظري إلى: (الاسم والنسب - المولد والنشأة - وفاته - تأكيد نسبة الكتاب - منهجه) أما الجانب التطبيقي فقد اشتمل على ست مسائل من كتاب الملحة في شرح الملحة لابن الصايغ .
كلمات مفتاحية: القياس النحوي, العلة النحوية, القياس الشاذ, الجانب النظري, الجانب التطبيقي.

Measurement (Qiyās) in Ibn al-Ṣā'igh's Book *Al-Lum'ah* in the Explanation of *Al-Milḥah*

A.L. Taibah Ahmad Jasim

Department of Arabic Language / General Directorate of Education of Al-Qadisiyah / Al-Diwaniyah / Iraq

hkh054257@gmail.com

Abstract

This study aims to present the topic of measurement (qiyās) in Arabic grammar from two main perspectives: the theoretical and the applied. This is because it represents a fundamental issue that linguistic studies have addressed. Based on the nature of the research, the theoretical section discusses: (the name and lineage; origin and upbringing; his death; verification of the attribution of the book; and its methodology). As for the applied section, it includes six issues from Ibn al-Ṣā'igh's *Al-Lum'ah* in the explanation of *Al-Milḥah*.

Keywords: grammatical measurement (qiyās), grammatical rationale ('illah), irregular (deviant) measurement (qiyās shādh), theoretical aspect, applied aspect.

توطئة البحث : اسمه ونسبه :

هو الإمام العلامة النحويّ اللّغويّ شمس الدّين أبو عبد الله محمد ابن الحسن بن سباع بن أبي بكر المصريّ الأصل, الدّمشقيّ المولد والوفاة؛ المعروف بـ (الصّايغ)؛ — بالياء — وهو غير ابن الصّانغ المشهور — كما نصّ على ذلك السيوطي في البُغية — (1).

وكان نسبة ينتهي إلى بني جذام عمرو بن عديّ بن الحارث بن مرّة بن أد ابن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ, وهو عامر بن يشجب بن يعرب بن قحطان(2).

مولده ونشأته:

(1) الملحة في شرح الملحة : محمد بن الحسن الصّانغ (ت720هـ), تح: إبراهيم بن سالم الصّاعدي, المدينة المنورة - 1424هـ, ط1/ 2004م : 27,28.

(2) ينظر: جمهرة أنساب العرب : لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت456هـ), تح: عبد السلام محمد هارون, دار المعارف, القاهرة, ط5 : 329.

لقد وُلد ابن الصّايغ في شهر صفر سنة خمس وأربعين وستمائة، في مدينة دمشق⁽³⁾. ولم تذكر المصادر شيئاً عن طفولة الصّايغ أو شبابه وحتى حياته العلمية إلا حانوت بالصّاعة كان يعلم فيه الطلبة العربيّة والأدب والعروض⁽⁴⁾.

وفاته:

لم تتفق المصادر على تحديد سنة وفاته فبعضها يرى أنه توفي في دمشق بداره يوم الاثنين ثالث شعبان سنة (720هـ)، ودفن بمقبرة باب الصّغير في دمشق عن خمس وسبعين سنة رحمه الله⁽⁵⁾. وقد قيل في بعض المصادر أنّه توفي سنة (725هـ)⁽⁶⁾.

تأكيد نسبة الكتاب⁽⁷⁾:

يعد محمد بن الحسن بن سباع الصّايغ هو مؤلف كتاب الملحّة في شرح الملحّة وليس هناك شكّ في نسبة هذا الكتاب إليه؛ وذلك للأسباب الآتية:

- 1— صرّح المؤلف باسمه في مقدّمة الكتاب بقوله: ((قال العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن الحسن بن سباع الصّايغ عفا الله عنه)).
- 2— اسم المؤلف وردّ صريحاً في خاتمة النّسخة (ب)، حيث قال فيها: ((نجز ما ألفه الشّيخ الإمام شمس الدين محمد بن حسن بن سباع الصّايغ رحمه الله)).
- 3— لقد جاء اسم المؤلف مكتوباً على غلاف النّسختين، وإن كان غير واضحاً.
- 4— إنّ الذين ترجموا للصّايغ من المؤرخين ذكروا في ترجمتهم أنّه شرح "ملحة الإعراب".
- 5— إنّ أبرز العلماء الذين نقلوا من هذا الكتاب نسبته إلى الصّايغ هو "ياسين" في حاشيته على "النّصريح".

منهجه⁽⁸⁾:

في غالب الأحيان أنّ مؤلف أيّ كتاب لا بد أن يصدر كتابه بمقدمة يبين فيها سمات منهجه الذي سار عليه، لكن الصّايغ — رحمه الله — لم يفعل ذلك؛ ولكن يمكن بيان المنهج من خلال الآتي:

- 1— عمل ابن الصّايغ على ذكر اسم الباب أولاً، ثم يذكر الأبيات المتعلّقة به من "ملحة الإعراب" ثم يشرحها.
- 2— تباينت طريقته في تناول أبيات "الملحة"؛ فيذكر بيتاً، أو بيتين، أو أكثر، حسب ترابط تلك الأبيات.
- 3— لم يهتم ابن الصّايغ بأبيات "ملحة الإعراب"، ويبدو ذلك واضحاً في عدم تفسيره معاني الألفاظ الغريبة.
- 4— يلحظ عليه الإكثار من التعليقات النّحويّة، وعرض أقوال النّحاة وخلافاتهم.
- 5— كان ابن الصّايغ يعرّف بالباب الذي سيشرّحه تعريفاً لغوياً واصطلاحياً.

المبحث الأول:

القياس لغة بمعنى التقدير أو المقدار: فـ ((قاس الشيء يقيسه قياساً وقياساً واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله ... والمقياس: المقدار))⁽⁹⁾.

أمّا في الاصطلاح فهناك تعريفات عديدة اذكر منها:

(3) ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت874هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر: 248/9.

(4) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان - صيدا: 84/1.

(5) ينظر: البداية والنهاية: عماد الدين، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت744هـ)، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط1/1420هـ: 205/9.

(6) ينظر: بغية الوعاة: 84/1.

(7) ينظر: الملحّة في شرح الملحّة: 44/1.

(8) ينظر: المصدر نفسه: 45/1، 46، 47، 48، 49.

(9) لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت711هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر - بيروت، (ط3، 1414هـ): 187/6، مادة (قيس).

عرّف الرمانيّ (ت384هـ) القياس بأنه: ((الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحّة الأوّل صحّة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأوّل))⁽¹⁰⁾، أو هو ((حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع))⁽¹¹⁾

وقد عرّفه الشريف الجرجاني (ت816هـ) بأنه: ((ردّ الشيء إلى نظيره، وفي الشريعة عبارة عن المعنى المستنبط من النص لتقديمه الحكم من المنصوص عليه إلى غيره، وهو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم))⁽¹²⁾

في ضوء العرض السابق لمفهوم القياس في الاصطلاح يمكن القول: بأنه عملية عقلية يقوم بها الإنسان في إطار انتمائه إلى جماعة لغوية محدّدة، وهذا ما جعل منه معياراً سيطر على النحاة الأوائل، وافضى بهم إلى الطريق الذي سلكوه بعد ذلك⁽¹³⁾، لجعل النحو ((كله قياس... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو))⁽¹⁴⁾.

المبحث الثاني: مراحل ظهور القياس في النحو العربي:

لقد مرّ القياس النحوي بمراحل متعدّدة عبر الزمن حتى أصبح أصل من أصول النحو العربي وهذه المراحل هي:

1- مرحلة النشأة: ارتبط لفظ القياس بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) الذي يعدّ أوّل من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل وعرف بشدة تمسكه بالقياس، الذي يراد به هنا القاعدة النحويّة، ومدى أطرادها في النصوص اللغويّة مرويّة كانت أم مسموعة عبر تقويم ما يشدّ من نصوص اللغة التي تحفظ ولا يقاس عليها، ولم يكن النحو في هذه المرحلة سوى خطوات جزئيّة متناثرة لم تنتظم بعد في صورة علم شامل، ثمّ أخذ بعد ذلك ينمو ويتطوّر حتى أصبح علماً متكاملًا ذا أسس وقواعد⁽¹⁵⁾.

2- مرحلة المنهج: أصبح القياس أصلاً في الدرس النحويّ، حتى إنّ الخليل (ت170هـ) عرّف بتصحيح القياس؛ لكثرة استخدامه له وتوسّعه فيه، وعند الرجوع إلى كتاب سيبويه (ت180هـ) نجد فيه نماذج كثيرة ومتعدّدة للأقيسة المختلفة، وهذا يدلّ على أنّ القياس بلغ على يد الخليل أعلى مراحل نُضجه وتمازج قوّته، وأصبح أساساً من أسس الدراسة النحويّة التي تُبنى عليها القواعد، ويورن بها الكلام، إذ استخدمه الخليل في حدود اللغة نفسها من غير أن يفرض جديداً على الأصول المستنبطة من الطبيعة اللغويّة؛ كون القياس مبنيّاً على التشابه بين المقيس والمقيس عليه⁽¹⁶⁾.

3- مرحلة التنظير: بمعنى وضع الأصول النظرية لأصول النحو من حيث التعريف والتفريع في رسال أو كتب متخصصة ومن أوائل من تصدّى لذلك أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، متأثراً بالبحوث الفقهيّة: منهجاً وتعريفاً وتفرّيعاً، لتأليف كتاب في أصول النحو، وهو كتاب (لمع الأدلة في أصول النحو)، إذ حدّده على حدّ أصول الفقه لما بينهما من المناسبة ما لا يخفى⁽¹⁷⁾.

المبحث الثالث: أنواع القياس:

الأوّل: قياس العلة:

¹⁰ الحدود في النحو: أبو الحسن علي بن عيسى الرمانيّ، تح: إبراهيم السامرائيّ، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، 1984م: 38.

¹¹ لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات الأنباري، تح: أ. سعيد الأفغاني، مط: الجامعة السورية، دمشق، 1957م: 93.

¹² التعريفات: السيّد الشريف أبي الحسن علي بن محمد بن عليّ الحسيني الجرجانيّ الحنفيّ (ت816هـ)، وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ط2/2003م: 181.

¹³ ينظر: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي عليّ الفارسي: الدكتورّة منى الياس، دار الفكر، سورية - دمشق (ط1: 1405هـ - 1985م): 9.

¹⁴ لمع الأدلة: 44.

¹⁵ ينظر: القياس في النحو العربي: د. محمود قدوم: 11، 12.

¹⁶ ينظر: المصدر نفسه: 12.

¹⁷ ينظر: المصدر نفسه: 12، 13.

عرّف ابن فارس (ت395هـ) العِلَّةَ بأنها المرض فقال: ((العِلَّةُ المرض، وصاحبها مُعْتَلٌّ ... عِلَّ المريض يَعِلُّ عِلَّةً فهو عليل . و رجل عُلِّلَ، أي كثير العِلَل)) (18).
أما في الاصطلاح فقد عرّفه أبو البركات الأنباري بأنه حمل: ((الفرع على الأصل، بالعة التي علق عليها الحكم في الأصل)) (19).

أي أنّ الفرع يأخذ حكم الأصل بناءً على العلة التي من أجلها شرع الحكم في الأصل . ومن القياس عند ابن الصايغ (ت720هـ) ما جاء في باب النكرة والمعرفة قوله: ((التعريف نقيض التنكير، والتنكير يدخله التنوين؛ و هو حرف واحد ؛ فلزم أن يكون التعريف شيئاً واحداً ؛ لأنّ الشيء يُحمَلُ على نقيضه كما يُحمَلُ على نظيره)) (20).

هنا نجد أنّ ابن الصايغ يقيس التعريف على التنكير وهما نقيضان ؛ لأنّ العرب تحمل الشيء على نقيضه كما تحمله على نظيره قال ابن جني (ت392هـ) في باب الاسماء والأفعال: ((أن حرف التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد أنه نقيض التنوين، وذلك أن التنوين يدل على التنكير، واللام تدل على التعريف. فلما كان التنوين حرفاً واحداً كان قياس حرف التعريف أن يكون حرفاً واحداً وهم مما يُجرون الشيء مجرى نقيضه، كما يجرونه مجرى نظيره)) (21).

بما أنّ التنوين هي علامة خاصة بالنكرة وهي حرف واحد وجب أن تكون اللام علامة التعريف حتى يتحقق التوازن بين النقيضين قال أبو حيان (ت745هـ) : ((لما كان التنكير مدلولاً عليه بحرف واحد — التنوين — كصه ومه وجب كون التعريف مدلولاً عليه بحرف واحد — وهو اللام — لأن الشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره)) (22).

وما يجري على القياس في باب الحرف قوله: ((والحرف سُمِّيَ حرفاً لاستغناء الاسم والفعل عنه في انعقاد الجمل؛ فصار بمنزلة الأخير، وآخر كلّ شيء حرفه)) (23).

بمعنى أنّ الجملة تتكون من اسم وفعل وهما ركنان أساسيان في الجملة لا يمكن الاستغناء عنهما، بخلاف الحرف فهو عنصر مكمل للجملة يمكن الاستغناء عنه قال ابن الأثير (ت606هـ) : ((و الحرف مشتق من حرف الشيء، وهو طرفه وجانبه، ولذلك سُمِّيَ حرفاً؛ لأنّه يقع طرفاً)) (24).

ومن قياس العِلَّة أيضاً ما جاء في باب الإعراب قال ابن الصايغ : ((وأصل الاسم الإعراب؛ وذلك لدلالته بصيغة واحدة على معاني مُخْتَلِفَةٍ فاحتجّ إلى إعرابه، لتبيين تلك المعاني؛ والبناء فيه فرْع)) (25).
في اللغة العربية الإعراب أصل في الأسماء؛ لأنّ الاسم الواحد يدل على معاني مختلفة فاحتجّ إلى الإعراب لبيان تلك المعاني إلا ترى ((أنّ صورة واحدة من اللفظ تدلّ على التعجب، والنفي، والاستفهام، باختلاف الإعراب، ولولا هو لما دلّت عليها، وذلك قولك: ما أحسن زيد، فلهذا كان الإعراب في الأسماء أصلاً)) (26).

وهي مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين فـ ((مذهب البصريين أنّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال لأنّ الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مُخْتَلِفَةٍ وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة فلولا

(18) معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، 14/4، مادة (عل).

(19) لمع الأدلة: 105

(20) اللحة في شرح الملحة : 128/1

(21) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت390هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط1/1954م، 69.

(22) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، تح: حسن هندوي، ط1، 2000م، دار القلم، دمشق، 228/3.

(23) اللحة في شرح الملحة: 118/1.

(24) البديع في علم العربية : مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت606هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط1: 14/1.

(25) اللحة في شرح الملحة : 151/1.

(26) البديع في علم العربية : 15/1.

الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة وذلك نحو ما أحسن زيدا بالنصب في التعجب وبالرفع في النفي وبالجر في الاستفهام فلو لا الإعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل فإن الإلباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغه باختلاف المعاني، وقال الكوفيون إنه أصل فيهما لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب نهى عن الجمع بينهما وبالحرز نهى عنهما مطلقاً وبالرفع على القطع فلو أظهرت العوامل المضمرة لم تحتج إلى الإعراب⁽²⁷⁾. ولعلماء اللغة المتأخرين رأي في هذه المسألة إذ ذهب بعضهم إلى أن ((الفعل أحق بالإعراب من الاسم لأنه وجد فيه بغير سبب فهو له بذاته بخلافه الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع))⁽²⁸⁾.

الثاني: قياس الشبه:

الشبه في اللغة هو المثل قال ابن منظور : ((الشبه و الشبه والشبيه: المثل، والجمع أشباه وأشبه الشيء : مثله... و تشابه الشئان واشتبهأ: أشبه كل واحد منهما صاحبه... وبينهم أشباه أي أشياء يتشابهون فيها))⁽²⁹⁾.

أما في الاصطلاح فقد بينه الأنباري بأنه حمل ((الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل))⁽³⁰⁾.

بمعنى أن الفرع قد يلحق بالأصل لوجود مشابهة بينهما من حيث بعض الصفات لا لوجود العلة نفسها، ومن ذلك قياس الاسم الذي لا ينصرف لشبهه بالفعل في باب (ما لا ينصرف) إذ يقول ابن الصايغ : ((و في الاسماء ما لا ينصرف... فجزءه كنصبه لا يختلف وليس للتثوين فيه مدخل... لشبه الفعل الذي يستقل مثله أفعُل في الصفات كقولهم: أحمر في الشيات))⁽³¹⁾.

إن في اللغة العربية أسماء تمنع من الصرف فلا يدخلها التثوين أبداً لشبهها الفعل في بعض خصائصه قال سيبويه (ت180هـ): ((اعلم أن أفعُل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو: أذهب وأعلم. قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟ فقال لأن الصفات أقرب إلى الأفعال، فاستثقلوا التثوين فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذ كان مثله في البناء و الزيادة وضارعه، وذلك نحو: أخضر، وأحمر، وأسود، وأبيض، وأدر))⁽³²⁾.

أي أنه إذا كان الاسم على وزن (أفعُل فعلاء) نحو : أحمر وحمراء منع من الصرف سواء أكان نكرة أم معرفة لوجود سببين فيه وهما: وزن الفعل والصفة قال أبو علي الفارسي (ت377هـ) في باب الصفة التي لا تنصرف : ((من ذلك أفعُل الذي له فعلاء نحو: أحمر وحمراء. فأحمر لا ينصرف في النكرة لقيام سببين فيه في حال التنكير. وهو الوزن الذي يغلب على الفعل، والصفة))⁽³³⁾.

الثالث : القياس المطرد :

لقد ورد الاطراد في اللغة بمعنى الإتيان قال ابن منظور : ((وأطرَد الشيء : تبع بعضه بعضاً وجرى. وأطرَد الأمر: استقام وأطرَدت الأشياء إذا تبع بعضها بعضاً. وأطرَد الكلام إذا تتابع، وأطرَد الماء إذا تتابع سيلانه... والماء الطرد: الذي تحوَّضه الدواب لأنها تطرد فيه وتدفَّعه أي تتتابع))⁽³⁴⁾.

أما في الاصطلاح فقد أوضحه المبرِّد (ت285هـ) بقوله: ((القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة))⁽³⁵⁾.

²⁷ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: عبد الحميد هندأوي، المكتبة التوفيقية، مصر: 63، 62 / 1.

²⁸ المصدر نفسه : 63/1.

²⁹ لسان العرب: ابن منظور : 504، 503/13، مادة (شبه).

³⁰ لمع الأدلة : الأنباري : 107.

³¹ اللحة في شرح الملح: ابن الصانغ : 743/2.

³² الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3/1988هـ : 193/2.

³³ الإيضاح العسدي : أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تح: د. حسن شاذلي فرهود، ط1/1969م : 296 / 1.

³⁴ لسان العرب : 268/3، مادة (طرد).

وعليه فإنّ القياس المطّرد قاعدة ثابتة و منتظمة يُقاس عليها كل ما شابه الأصل في علّته وهو لا يتعارض مع الرواية الشاذّة؛ لأنّ الشاذّ يحفظ و لا يقاس عليه، وهذا ما أيده الدكتور سعيد الزبيديّ بقوله: ((هو عموم القاعدة الضابطة، في آية مسألة من مسائل النحو))⁽³⁶⁾.

ومن القياس المطّرد عند ابن الصّايغ ما جاء في باب الحال: ((وقد اطّرد ورود المصدر حال في أشياء منها: قولهم: أنت الرجل علماً وأدباً وزيدٌ زهيرٌ شعراً، وحاتمٌ جوداً، والأحنفٌ حُلماً أي: مثل زهيرٍ في حالٍ شِعْرٍ، وحاتمٍ في حالٍ جُوده))⁽³⁷⁾.

قال سيبويه: ((وزعم الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك: أنت الرجل علماً ودينياً، وأنت الرجلُ فهماً وأدباً، أي أنت الرجلُ في هذه الحال. وعَمِلَ فيه ما قبله وما بعده، ولم يحسن في هذا الوجه الألف واللام كما لم يحسن فيما كان حالاً وكان في موضع فاعلٍ حالاً. وكذلك هذا، فانصبب المصدرُ لأنّه حالٌ مَصِيرٌ فيه))⁽³⁸⁾.

أي أنّ الأصل في المصدر أن يكون مشتقاً من الفعل ولكن اطّرد وروده حالاً في كثير من كلام العرب للدلالة على المماثلة في الصفات فعندما نقول: أنت الرجل علماً وأدباً ونبلاً أي: الكامل في حال علم وأدب ونبل، كذلك قولهم: زيد زهير شعراً، وحاتم جوداً، والأحنف حُلماً، أي أنه يماثل زهير في حال شعر، وحاتم في حال جود، والأحنف في حال حلم⁽³⁹⁾.

الرابع: القياس الشاذّ:

من خلال استقراء معجماتنا العربية، نجد أنّ معنى الشذوذ هو الانفراد و التفرق قال الخليل: ((شذَّ الرَّجُلُ من أصحابه، أي: انفرد عنهم. وكلّ شيء مُنفرد فهو شاذٌّ ... وكلمة شاذّة. وشذّاذ النَّاسُ: متفرّقوهم))⁽⁴⁰⁾.

أمّا في الاصطلاح فهو: ((ما فارق ما عليه بقية بابيه وانفرد عن ذلك إلى غيره))⁽⁴¹⁾. بمعنى كل ما خرج عن القاعدة فهو شاذّ ومن الشذوذ عند ابن صايغ قوله: ((في صاحبٍ يا صاح ... شذَّ لِمَعْنَى فِيهِ بِاصْطِلَاحِ تَرْخِيمِ النِّكْرَةِ لَا يَجُوزُ، نحو: (عالم) فلا يُقال فيه: يا عال ولا يا راك في (راكب)، بل سُمِعَ من العرب في (صاحب): يا صاح، ومن قول الشاعر: يا صاحٍ ما هاجَ الدُّمُوعَ الدُّرُفَا، وهذا شاذٌّ والعلّة فيه كثرة استعماله))⁽⁴²⁾.

وعليه لا يجوز ترخيم النكرة فلا يقال في راكب يا راك ولكن سمع من بعض العرب ترخيم يا صاحب لكثرة استعماله في الشعر وهو شاذّ قال ابن الشجري (ت542هـ): ((ولم يأت ترخيم منكر قصد قصده إلا ترخيم "صاحب" وذلك لكثرة استعماله، وتشبيهه بالعلم؛ من حيث وهنه النداء بالبناء فاستجازوا فيه يا صاح، ولا يجوز: يا صاح، لأنّ من يضمّ المنادى يجعله بعد الحذف كاسم قائم بنفسه، لا دلالة فيه على المحذوف فلم تحتل النكرة أن يفعل بها هذا))⁽⁴³⁾.

³⁵ الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تج: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط2/1997م: 33/1

³⁶ القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: سعيد جاسم الزبيدي، (ط1، دار الشروق، 1997): 37

³⁷ اللّحة في شرح الملحّة: 385/1.

³⁸ الكتاب: 384/1.

³⁹ ينظر: شرح ابن النّاطم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، تج: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط2000/1م، 232.

⁴⁰ العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، تج: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي (وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، مطابع الرسالة، الكويت، 1980م-1985م): 215/6، مادة (شذّ)

⁴¹ الاقتراح في أصول النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تج: عبد الحكيم عطية، ط2006/2: 49.

⁴² اللّحة في شرح الملحّة: 646/2.

⁴³ أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت542هـ)، تج: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1991/1م، 315/2.

نتيجة البحث :

1- أكد البحث صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه استناداً إلى ما أثبتته المؤلف في كتابه وما نقله المؤرخون والعلماء .

2- لم يصرح المؤلف في مقدمته بالمنهج الذي اتبعه كما هي عادة المؤلفين .

3- أكثر ابن الصايغ في كتابه من القياس ولاسيما قياس العلة والشبه، فذكر قياس العلة أكثر من غيره، بينما نلاحظ قلة ورود القياس الشاذ، والمطرّد.

المصادر والمراجع

١. الاقتراح في أصول النحو : عبد الرحمن بن أبي بكر , جلال الدين السيوطي (ت911هـ) , تح: عبد الحكيم عطية , ط2/2006.
٢. أمالي ابن الشجري : ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة , المعروف بابن الشجري (ت542هـ), تح: الدكتور محمود محمد الطناحي , مكتبة الخانجي , القاهرة , ط1/1991م.
٣. الإيضاح العضدي : أبو علي الفارسي (ت377هـ), تح: د. حسن شاذلي فرهود , ط1/1969م .
٤. البداية والنهاية: عماد الدين , أبو الفداء, إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت744هـ), تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي , دار هجر , ط1/1420هـ .
٥. البديع في علم العربية : مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت606هـ), تح: د. فتحي أحمد علي الدين, جامعة أم القرى, مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية, ط1 .
٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : عبد الرحمن بن أبي بكر, جلال الدين السيوطي (ت911هـ), تح: محمد أبو الفضل إبراهيم , المكتبة العصرية, لبنان - صيدا .
٧. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : أبو حيان الأنديلي (ت745هـ), تح: حسن هنداي , ط1 , 2000م , دار القلم , دمشق .
٨. التعريفات: السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي (ت816هـ) , وضع حواشيه وفهارسه محمد باسل عيون السود , دار الكتب العلمية , بيروت - لبنان .
٩. جمهرة أنساب العرب : لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأنديلي (ت456هـ), تح: عبد السلام محمد هارون , دار المعارف , القاهرة , ط5 .
١٠. الحدود في النحو : أبو الحسن علي بن عيسى الرماني , تح: إبراهيم السامرائي , دار الفكر للنشر والتوزيع , عمان .
١١. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ), تح: محمد باسل عيون السود , دار الكتب العلمية , ط1/2000م .
١٢. العين : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ), تح: د. مهدي المخزومي , د. إبراهيم السامرائي (وزارة الثقافة والإعلام , دار الرشيد للنشر, العراق, مطابع الرسالة, الكويت, 1980م - 1985م) .
١٣. القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: سعيد جاسم الزبيدي, (ط1, دار الشروق , 1997) .
١٤. القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي: الدكتور منى الياس, دار الفكر, سورية - دمشق (ط1 : 1405هـ - 1985م) .
١٥. الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد , تح: محمد أبو الفضل إبراهيم , دار الفكر العربي , ط2/1997م .
١٦. الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء, أبو بشر, الملقب سيبويه (ت180هـ), تح: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي , القاهرة, ط3/1988هـ .
١٧. لسان العرب :محمد بن مكرم بن علي ,أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت711هـ) , الحواشي: ليازيجي وجماعة من اللغويين , الناشر: دار صادر - بيروت , (ط3, 1414هـ) .

١٨. اللوحة في شرح الملحة : محمد بن الحسن الصائغ (ت720هـ), تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي, المدينة المنورة - 1424هـ, ط1/ 2004م .
١٩. لمع الأدلة في أصول النحو : أبو البركات الأنباري , تح: أ. سعيد الأفغاني, مط: الجامعة السورية , دمشق, 1957م .
٢٠. معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ), تح: عبد السلام محمد هارون.
٢١. المنصف لابن جني, شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني, أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت390هـ), دار إحياء التراث القديم, ط1/ 1954م .
٢٢. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي, أبو المحاسن , جمال الدين (ت874هـ), وزارة الثقافة والإرشاد القومي, دار الكتب , مصر.
٢٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت911هـ), تح: عبد الحميد هنداوي , المكتبة التوفيقية, مصر.